

Distr.: General
12 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٤١ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤**

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

هذا التقرير مقدم وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـاء (الفقرة ٥ (هـ))، و ٢٤٤/٥٤ (الفقرتان ٤ و ٥)، و ٢٧٢/٥٩ (الفقرات من ١ إلى ٣)، و ٢٦٣/٦٤ (الفقرة ١). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٣٢٦ تقريراً رقابياً، بما في ذلك ٥ تقارير موجهة إلى الجمعية العامة و ٩٢ من تقارير الإغلاق. وتضمنت التقارير ٩٣٦ توصية لتحسين الضوابط الداخلية، وآليات المساءلة، وكفاءة وفعالية المنظمة. وقد صُنِّفت ٤٥ توصية من تلك التوصيات باعتبارها مهمة للغاية بالنسبة للمنظمة.

* A/69/150.

** باستثناء الرقابة على أنشطة حفظ السلام، التي سيقدم تقرير عنها في الوثيقة A/69/308 (Part II).



الرجاء إعادة استعمال الورق

290814 250814 14-59078 (A)



وتقدر الآثار المالية المترتبة على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الصادرة خلال الفترة المذكورة بمبلغ ١٣,٨ مليون دولار تقريبا. وتهدف التوصيات إلى تحقيق وفورات في التكاليف، واسترداد مدفوعات زائدة، وتحقيق مكاسب من الكفاءة، وتحسينات أخرى. وتقدر الآثار المالية المترتبة على التوصيات الصادرة في الفترات السابقة والتي نفذت بصورة مرضية خلال هذه الفترة بمبلغ إجمالي يناهز ٢,٤ مليون دولار. وتقدم الإضافة لهذا التقرير تحليلا تفصيليا لحالة تنفيذ التوصيات، وتوزيها للتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة كاملة بالتقارير الصادرة عن المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التقارير المتصلة بأنشطة حفظ السلام.

ولا يغطي هذا التقرير (الجزء الأول) نتائج أنشطة الرقابة المتصلة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والتي ستقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من التقرير خلال الدورة التاسعة والستين المستأنفة.

تصدير

يسرني أن أقدم التقرير السنوي عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية غير المتعلقة بحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، صدر ١٦٨ تقريراً بشأن الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام، بما في ذلك ٨٩ من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وأربعة تقارير تقييم، و ٧٥ من تقارير التحقيقات. وقد ركز عدد من هذه التقارير على المجالات ذات الاهتمام الاستراتيجي للمنظمة بوجه خاص، بما في ذلك تنفيذ نظامي أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعرض توصيات أخرى لأوجه التقدم الكبرى التي تحققت في مجال التحقيق الاستباقي في حالات الاحتيال المرتكبة ضد المنظمة من أطراف خارجية. وقدمت توصيات أخرى بطاقت تقييم تحدد بوضوح مواطن القوة والضعف في أنشطة التقييم الذاتي في المنظمة. ويمثل هذا العمل تنويعاً للجهود التي يبذلها جميع موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذين لهم أن يشعروا بالفخر، عن حق، لما تقدمه من إسهام في تحسين عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات التي نخدمها.

وفي هذا العام، يوافق يوم ٢٩ تموز/يوليه، الذكرى السنوية العشرين لبدء أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية إثر اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢١٨/٤٨ بآء المنشئ لولاية المكتب. ورغم أنه أدخلت تعديلات طفيفة على هذه الولاية على مر الوقت، فقد ظل الهدف الرئيسي قائماً، ألا وهو: دعم الأمين العام في مسؤولياته الرقابية. ومن المزمع القيام خلال عام ٢٠١٤ بتنظيم عدد من المناسبات وإصدار عدد من المنشورات احتفالاً بهذه الذكرى وبما حققناه من تميز.

وعلى الصعيد الداخلي، نفذ مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحسينات في جميع الشعب بغرض المساعدة على تركيز عملنا وتحسين المساءلة على مواردنا الخاصة. وتشمل هذه التحسينات ما يلي:

- تحديث إجراءات وكتيبات التشغيل
- تحديد مسارات لأثر البرامج
- وضع مؤشرات أداء لإدارة الأنشطة الرئيسية
- تقييم ما نواجهه نحن من مخاطر عن طريق استخدام نظام إدارة المخاطر في المؤسسة.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بتنقيح عملية التخطيط على أساس المخاطر مستفيدا من نتائج عملية وضع سجلات للمخاطر على نطاق المنظومة التي نفذت مؤخرا بقيادة إدارة الشؤون الإدارية ولجنة الإدارة في سياق تنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة. وسيؤدي ذلك إلى تحسين قدرتنا على التركيز على المخاطر الاستراتيجية.

وإننا نقر مع الامتنان بالدعم المقدم من الأمين العام والإدارة العليا لغرض تحقيق هذه النتائج.

(توقيع) كارمان ل. لابوانت
وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

أولاً - مقدمة

- ١ - أنشأت الجمعية العامة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بموجب قرارها ٢١٨/٤٨ بآء لتحسين الرقابة في المنظمة. ويعمل المكتب بصورة مستقلة، ويساعد الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية في ما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها من خلال الأنشطة في مجالات التحقيقات، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتفتيش والتقييم.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير نظرة عامة إلى أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، باستثناء نتائج الرقابة المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني أو بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من التقرير خلال الجزء المستأنف من الدورة التاسعة والستين. وسوف يقدم في إضافة لهذا التقرير تحليل تفصيلي لحالة تنفيذ التوصيات، وتوزيع للتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة كاملة بالتقارير الصادرة بشأن جميع مجالات عمل المكتب، بما في ذلك ما يتصل منها بأنشطة حفظ السلام.

ثانياً - المبادرات التخصوية

ألف - الجهود الرامية إلى تعزيز أداء عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

- ٣ - يهدف مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إنجاز أعماله بأعلى معايير التخصص والكفاءة. ويبرز هذا الفرع بعض المبادرات التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تحقيق هذا الهدف.

مسارات أثر البرامج

- ٤ - في عام ٢٠١٣، أطلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية مبادرة مسارات أثر البرامج استكمالاً للإطار الاستراتيجي للمكتب وشحذ تركيزه على النتائج. وتوفر مسارات أثر البرامج، التي هي أشبه بإطار عمل منطقي، خارطة طريق مرئية للمدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج، والعلاقات السببية بين كل هذه العناصر. وقامت كل شعبة من الشعب بوضع مسارات أثر البرامج الخاصة بها والمؤشرات المصاحبة لها، والتي يتم رصدها ونشرها بصورة منتظمة في التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

٥ - في إطار الجهود التي تبذلها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بغرض مواصلة تحسين العمليات والخدمات وفقا للمعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، نفذت الشعبة برنامجا طموحا لضمان وتحسين الجودة. ويهدف البرنامج إلى توفير ضمان معقول لمختلف الجهات صاحبة المصلحة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات: (أ) تؤدي عملها وفقا للمعايير الدولية؛ (ب) تعمل على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة؛ (ج) يرى أصحاب المصلحة أنها تمثل قيمة إضافية وأنها تحسّن العمليات.

٦ - وتقوم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات حاليا باستعراض وتنقيح دليل المراجعة الداخلية للحسابات بحيث يشتمل على التغييرات التي طرأت مؤخرا على المعايير والإجراءات الداخلية لجعلها أقرب منالا بالنسبة لموظفي مراجعة الحسابات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الامتثال والجدوى.

٧ - وحسبما أوصت به اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، فقد أرست شعبة المراجعة الداخلية للحسابات عددا من مقاييس الأداء التي لم تقتصر على التأكد من إنجازها لولايتها واستراتيجيتها وأهدافها، ولكنها أكدت أيضا على تعزيز الرقابة الداخلية على عمليات مراجعة الحسابات وقياس النتائج وأثرها على أنشطة المنظمة. ويجري خلال عام ٢٠١٤ تنفيذ النظام الذي اعتمد مؤخرا، ويتم بموجبه قياس الأداء وفقا لمنظورات أربعة هي: عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، والإدارة، ولجنة مراجعة الحسابات، والموظفون.

شعبة التفتيش والتقييم

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت شعبة التفتيش والتقييم دليل التفتيش والتقييم، الذي نشر لأول مرة في عام ٢٠٠٨، لكي يعكس أوجه التقدم الرئيسية، فضلا عن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وعلى المستوى التقني، يشمل الدليل العديد من المجالات الجديدة فيما يتعلق بالتوجيه، والموارد الداخلية والخارجية، كما وضع الدليل في شكل أكثر اتساما بالطابع التفاعلي وسهولة الاستخدام. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يقدم الدليل إرشادات لمساعدة الشعبة في إجراء التقييمات الأعلى جودة ومصداقية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن موظفي الشعبة لا يزالون هم المستعملون الرئيسيون للدليل، فقد أصبح الآن موجهها أيضا إلى جمهور ثانوي من المستعملين، وهم الزملاء القائمون على التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومدبرو البرامج. بما يدعم أيضا مهام التقييم الذاتي داخل الأمانة العامة.

٩ - وتوسعت شعبة التفتيش والتقييم أيضا في برنامج تنمية قدرات التقييم الخاص بها، والذي استهل في أوائل عام ٢٠١٣. وشارك متكلمون رفيعو المستوى من داخل وخارج

الشعبة والأمم المتحدة في برنامج شهري للاجتماعات غير الرسمية وقت الغداء، تناولوا فيه مواضيع شتى بدءاً من تقنيات التقييم إلى اتخاذ القرارات الإدارية المفيدة للقائمين على عمليات التقييم. كما قدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ٢٠ ساعة من التدريب التقني على منهجيات وأساليب التقييم، وتم خلالها الاستفادة من التواصل مع الخبراء التقنيين من ذوي الشهرة العالمية. وبالإضافة إلى موظفي شعبة التفتيش والتقييم أنفسهم، شارك في هذه الأنشطة أكثر من ٧٠ مشاركاً من ١٥ كياناً من كيانات الأمانة العامة. ولقيت هذه المبادرات ترحيباً من جانب لجنة الإدارة.

شعبة التحقيقات

١٠ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تحول قسم الممارسات المهنية إلى قسم معايير التشغيل والدعم، ومُنحت له اختصاصات موسعة. ويتألف القسم من فريق تلقي القضايا والتحليل والبحث وفريق الدعم السياسي والقانوني. وترامت إعادة تشكيل القسم مع تبسيط لعملية استعراض التقارير، وأصبح الآن كل نائب من النواب الثلاثة لمدير الشعبة مسؤولاً بصورة مباشرة عن نوعية نواتج أفرقتهم. وتمثل المهمة الأساسية للقسم في تقديم الدعم إلى المدير والمكاتب الإقليمية من خلال فريق تلقي القضايا والتحليل والبحث وفريق الدعم السياسي والقانوني. ويشمل ذلك الإشراف على عملية تلقي القضايا، والقيام بالبحث المتعمق في مجالي الولاية القضائية والبرامج، والعمل كجهة تنسيق لجمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وصياغة التوجيهات والإجراءات، وتقديم الدعم إلى الإدارة العليا لأغراض الإبلاغ، والقيام باستعراضات مخصصة للنوعية واستعراضات لنوعية العينات، وتقديم المشورة إلى نواب المدير والمحققين بشأن المسائل التشغيلية.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شعبة التحقيقات بذل جهودها الرامية إلى المساعدة على تعزيز مهام التحقيق داخل الأمانة العامة. وقامت الشعبة بإعداد وتقديم دورة تدريبية بشأن التحقيقات في السلوكيات المحظورة وأخرى خاصة بالمحققين. وتهدف الدورة التدريبية بشأن التحقيقات في السلوكيات المحظورة، ومدتها خمسة أيام، إلى تزويد الموظفين من غير المحققين بالمهارات اللازمة لتمكينهم من المشاركة في الأفرقة غير المتخصصة من أجل دراسة التقارير المقدمة عن السلوكيات المحظورة وفقاً لما جاء في نشرة الأمين العام ST/SGB/2008/5. وقدمت الشعبة خمس دورات تدريبية من هذا النوع في فيينا، ونيويورك، وعنتيبي، حضرها ٩٦ مشاركاً؛ ومن المزمع تقديم دورة تدريبية إضافية ثنائية اللغة في جنيف.

١٢ - وقُدمت، في عنتيبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دورة تدريبية للمحققين تتسم بتركيز أكبر ومدتها أسبوعان، حضرها ٢٤ محققاً من أقسام الأمن الميداني. وشملت الدورة عرضاً تفاعلياً للنظريات والمفاهيم والنهج ذات الصلة بالتحقيقات الإدارية، وبالمعايير التي تتوقعها المحاكم. وبعد إجراء تقييم للدورة، عززت أكثر فأصبحت برنامجاً مدته ثلاثة أسابيع، تقرر

موعدته المقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بحضور مشاركين من المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر والميدان. وسيضفى الطابع الرسمي على الدورة التدريبية المحسنة التي أصبحت مدتها ثلاثة أسابيع تحت مسمى الدورة التدريبية الموحدة لمحققي الأمانة العامة، التي سيشكل حضورها شرطاً مسبقاً لإجراء التحقيقات ذات الأولوية العالية وفقاً للقواعد التشغيلية لشعبة التحقيقات.

باء - التعاون والتنسيق

١٣ - ينسق مكتب خدمات الرقابة الداخلية بانتظام مع كيانات الرقابة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، وذلك من أجل كفالة التقليل من الفجوات والازدواجية والتداخل في عمل الرقابة إلى أدنى حد. وبالإضافة إلى تبادل خطط العمل، يعقد المكتب اجتماعات مرتين كل شهر مع مجلس مراجعي الحسابات واجتماعات مخصصة مع وحدة التفتيش المشتركة لمناقشة التقدم المحرز والقضايا ذات الاهتمام المشترك. كما يُعقد سنوياً اجتماع ثلاثي لمناقشة المسائل المتعلقة بالرقابة والتنسيق.

١٤ - ويعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بقيمة وأهمية تعزيز العلاقات مع نظرائه في العمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك متخصصون من المكتب بفعالية في الشبكات المتخصصة لكل منهم على النحو المبين أدناه.

(أ) تساهم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بفعالية في عمل ممثلي دوائر مراجعة الحسابات الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدم المكتب عرضاً بشأن الابتكارات في متابعة التوصيات والآراء بشأن الضمانات.

(ب) خلال المؤتمر الرابع عشر للمحققين الدوليين المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدمت شعبة التحقيقات مساهمة في جلستين بشأن: الحقوق والالتزامات أثناء تحقيقات تقصي الحقائق، وإجراء التحقيقات في الحالات المتعلقة بالتعرض للانتقام. وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب في تشكيل شبكة رسمية لممثلي دوائر التحقيقات التابعين للأمم المتحدة. وسينعقد الاجتماع السنوي المباشر الأول للممثلين بالاقتراع مع المؤتمر الخامس عشر للمحققين الدوليين الذي سيستضيفه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(ج) أدت شعبة التفتيش والتقييم دوراً رئيسياً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، إذ عمل مدير هذه الشعبة بصفة رئيس للفريق خلال فترة سنتين خُصصت للتركيز الاستراتيجي والإصلاح. وعمل موظفو الشعبة نفسها أيضاً بصفة أعضاء في عدد من اللجان المتخصصة وفرق العمل التابعة للفريق. وساهم المكتب، من خلال هذه الجهود، في تحسين ممارسات التقييم، لا سيما بالنظر إلى أهميته وجدواه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - معوقات عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

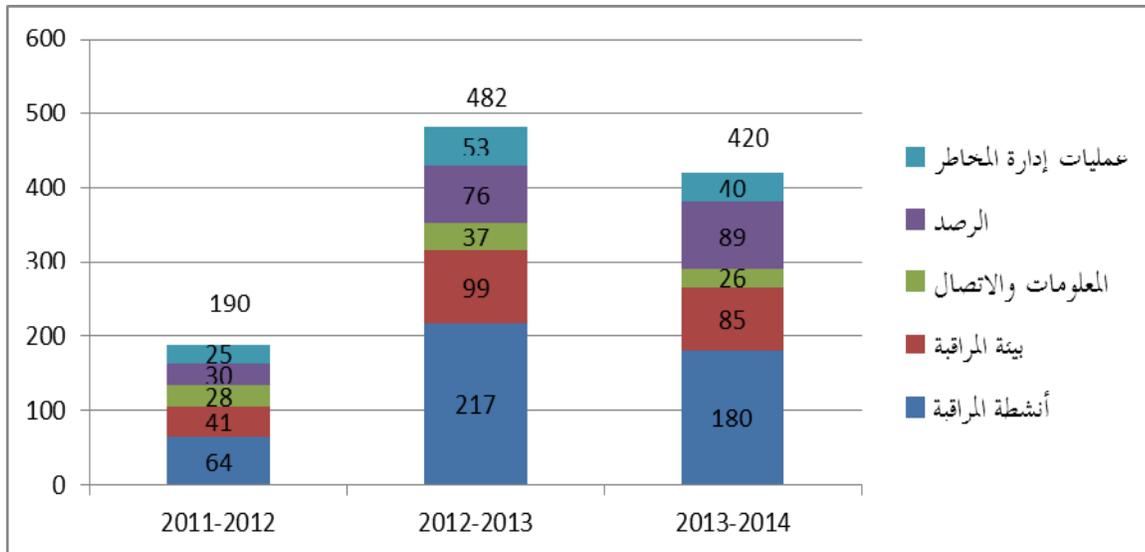
١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يفرض أي تقييد غير ملائم كان من شأنه عرقلة نطاق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو استقلالته. ومع ذلك، تزداد صعوبة تحقيق التوازن بين احتياجات الرقابة الداخلية ومصادر التمويل المستقلة الستة عشر التي تأتي منها موارد المكتب، لا سيما في ما يتعلق بالعمليات الممولة من خارج الميزانية. ولذلك، يُجري المكتب حاليا استعراضا كاملا لترتيباته الخاصة بالتمويل، بما في ذلك كفايتها والآثار المحتملة على استقلالية عمله.

رابعا - تحليل اتجاهات مخاطر المراجعة الداخلية

١٦ - تم تصنيف توصيات مراجعي الحسابات باستخدام عناصر المراقبة الداخلية المتكاملة الخمسة وهي: بيئة المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمعلومات والاتصال، والرصد، على النحو المبين في الشكل الأول أدناه بالنسبة للسنوات الثلاث الماضية. وفي كل سنة من هذه السنوات، تعلق الجزء الأعظم من التوصيات بعنصر أنشطة المراقبة. وأنشطة المراقبة هي إجراءات وضعتها الإدارة للحد من المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف. وهي تختلف باختلاف أساليب العمل، ولكنها تشمل إجراءات مثل وضع خطط للشراء، والقيام بعمليات الحصر المادي للمخزون، والتسويات المصرفية، وتنفيذ إجراءات إقفال الحسابات.

الشكل الأول

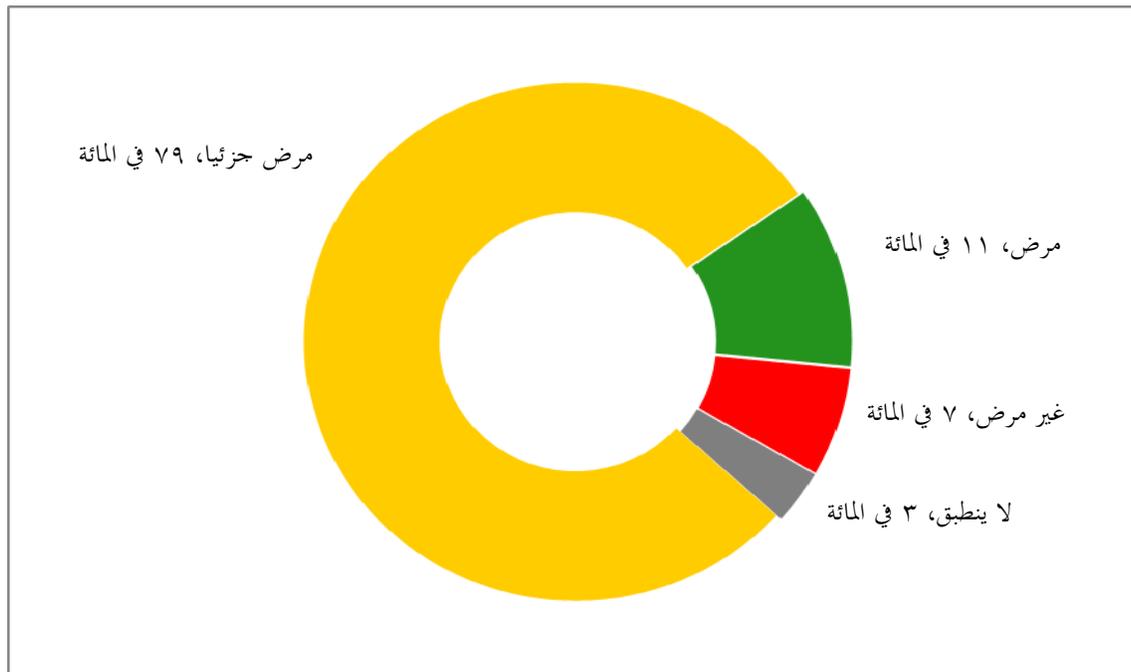
توصيات مراجعي الحسابات حسب عنصر المراقبة



١٧ - ويُظهر الشكل الثاني توزيع درجات التقييم العامة المستخلصة من ٨٩ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (باستثناء التقارير المتعلقة بحفظ السلام).

الشكل الثاني

توزيع درجات التقييم^(أ) المستخلصة من عمليات المراجعة، عن الفترة من ١ تموز/ يوليو ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

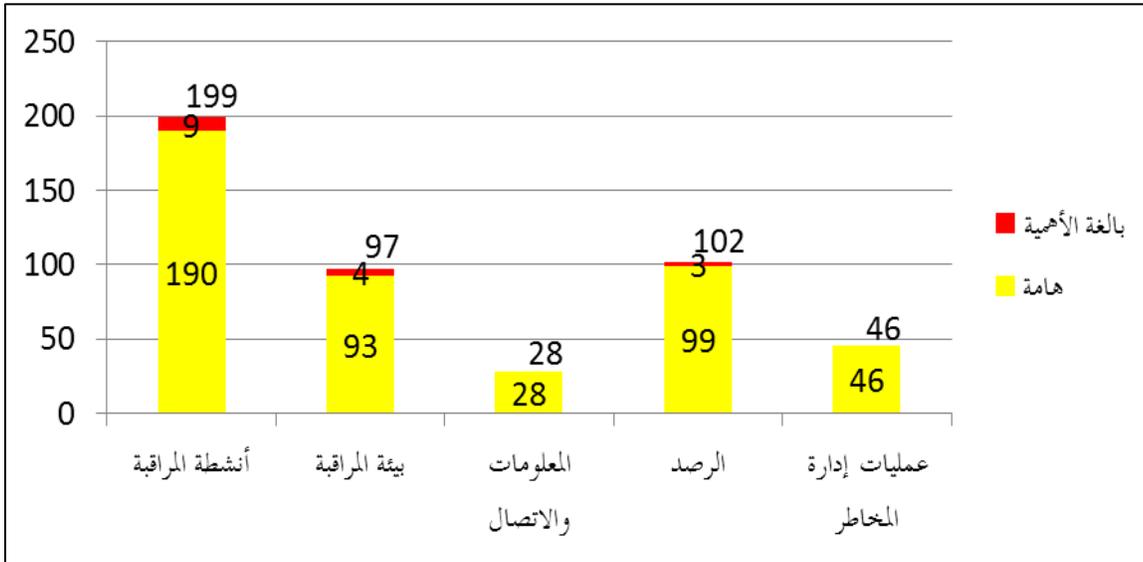


(أ) ترد في ما يلي تعريفات درجات التقييم: تعني درجة "مرض" أن الإدارة، وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة مصممة بشكل مناسب وتعمل بفعالية بما يوفر ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف الرقابة و/أو العمل قيد الاستعراض. وتعني درجة "مرض جزئياً" وجود أوجه قصور هامة لكنها ليست بالغة الأهمية أو متفشية في الإدارة، أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة، يكون معها توفير ضمانات معقولة عرضة للخطر في ما يتعلق بتحقيق أهداف الرقابة و/أو العمل قيد الاستعراض. وتعني درجة "غير مرض" وجود ما لا يقل عن واحد من أوجه القصور الهامة الكبيرة و/أو المتفشية في الإدارة، أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة، بحيث لا يمكن معه توفير ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف الرقابة و/أو العمل قيد الاستعراض.

١٨ - ويبين الشكل الثالث توزيع توصيات المراجعة "بالغة الأهمية" مقارنة بالتوصيات "الهامة"^(١) الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حسب عنصر المراقبة. ويمكن الاطلاع، في الإضافة لهذا التقرير، على معلومات محددة بشأن جميع التقارير الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تقييمات الآراء العامة وعدد التوصيات البالغة الأهمية والهامة الصادرة. وتُنشر تقارير المراجعة كاملة في الموقع الشبكي للمكتب.

الشكل الثالث

توصيات المراجعة بشأن الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام حسب عنصر المراقبة، عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤



خامسا - نتائج الرقابة

١٩ - يعرض هذا الفرع نتائج مختارة لعملية الرقابة في ما يتعلق بالفترة قيد الاستعراض.

(١) تشمل تعريف التوصيات ما يلي: تتطرق التوصيات المصنفة "بالغة الأهمية" إلى أوجه القصور أو الضعف الكبيرة و/أو المتفشية في الإدارة، أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة الداخلية، التي لا يمكن معها توفير ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل قيد الاستعراض؛ وتتطرق التوصيات المصنفة "هامة" إلى ما يمكن أن يبلغ عنه من أوجه قصور أو ضعف في الإدارة، أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة الداخلية، يكون من شأنها إضعاف الضمانات المعقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل قيد الاستعراض.

ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

النتائج البالغة الأهمية التي أسفرت عنها المراجعة حسب عنصر المراقبة^(٢)

(أ) بيئة المراقبة

مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موزامبيق (AR2013/113/05)

٢٠ - لم تتمكن ممثلية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موزامبيق من العثور على قسائم الدفع التي تثبت نفقات تبلغ قيمتها حوالي ١,٧ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، كان الموظفون الإداريون والماليون يؤدون مهام متضاربة. وعرض هذا الأمر المفوضية لخطر الغش المحتمل، والهدر غير المكتشف، وعدم وجود بيانات تشغيلية ومالية دقيقة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تتولى المفوضية تحديد مكان القسائم المفقودة وأن تكفل التدريب الملائم للموظفين المكلفين بالمهام الإدارية والمالية. وأوصى المكتب أيضا بأن تخصص المفوضية ما يكفي من الموارد لتجهيز المدفوعات وضمان الفصل المناسب بين الواجبات؛ ووضع إجراءات للتأكد من أن قسائم الدفع التي يتم تجهيزها تقدّم مشفوعة بما يدعمها من مستندات أصلية. وقبلت المفوضية بالتوصيات، واتخذت إجراءات لمعالجة أوجه الضعف التي جرى تحديدها.

مراجعة تنفيذ نظام "موركس" في شعبة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (AT2013/801/01)

٢١ - كانت هناك أوجه ضعف كبيرة في تطبيق نظام "موركس"، وهو نظام للمحاسبة والتسويات المتعلقة بالحواظ في شعبة إدارة الاستثمارات التابعة لصندوق المعاشات التقاعدية، كان قد أدرج في الميزانية في البداية بتكلفة تبلغ ٣,٩ ملايين دولار. وأدت الإدارة غير الملائمة للمشروع إلى حدوث حالات تأخير في التنفيذ وتجاوز للتكاليف. ونتيجة لذلك، عُلّق تنفيذ نظام "موركس". وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن توثق شعبة إدارة الاستثمارات ما يلي: (أ) أدوار مجالس إدارة المشروع ومسؤولياتها وكذلك اختصاصاتها المستكملة؛ (ب) آليات الحوكمة؛ (ج) متطلبات نظام "موركس" ونواتجه المتوقعة؛ (د) خطة إدارة المخاطر؛ (هـ) ضوابط التغيير ومراقبة النوعية؛ (و) خطة تحقيق الفوائد مشفوعة بمعلومات كاملة عن الفوائد والتكاليف المتوقعة، ومعايير تقييمها.

(٢) ينتج عن التوصيات البالغة الأهمية منح درجات تقييم عامة "غير مرض" في عمليات المراجعة. ويمكن أن تسفر التوصيات الهامة الكثيرة أيضا عن منح درجات تقييم عامة "غير مرض" في عمليات المراجعة.

٢٢ - وفي إطار هذه المراجعة نفسها، لم يتم توثيق وتبرير التغييرات التي أُجريت على نطاق نظام "موركس" من خلال توفير معلومات مستكملة مطابقة بشأن الموارد، والجدول الزمنية، والأثر المتوقع، والفوائد، والتكاليف. ونتيجة لذلك، عملت شعبة إدارة الاستثمارات بنظام آلي جزئياً لتجهيز العمليات التجارية، يشمل القيام يدويا بالتسويات، وإعداد التقارير، وتحليل الاستثناءات. وقلص هذا الوضع من قدرة شعبة إدارة الاستثمارات على تحديد ومعالجة الاستثناءات في المراحل المبكرة من دورة حياة العمليات التجارية، مما زاد من تعرضها لمخاطر التشغيل. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية شعبة إدارة الاستثمارات بوضع آليات تخطيط ومراقبة بما في ذلك إعداد تقارير تفصيلية لرصد تنفيذ مشروع "موركس" على أساس الجدول الزمني، مع تبيان أوجه التبعية في ما يتعلق بالعمليات والموارد؛ وتصميم وتطبيق ضوابط تعويضية ملائمة من أجل تشغيل النظام الآلي جزئياً لتجهيز العمليات الذي يشمل القيام بشكل يدوي بالتسويات، وإعداد التقارير، وتحليل الاستثناءات.

٢٣ - وقبلت شعبة إدارة الاستثمارات بالتوصيات وعلقت تنفيذ مشروع "موركس" في انتظار إنجاز تقييم لهيكل معلومات وبنية تكنولوجيا المعلومات للشعبة ونتائجها. ومن المتوقع أن يُنجز طلب تقديم العروض من أجل إجراء التقييم في الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

مراجعة تخطيط خدمات نظم المعلومات التي تقدمها شعبة نظم المعلومات والاتصالات بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتنفيذها ورصدها (AR2013/166/01)

٢٤ - لم تتبع في تنفيذ مشروع الاتصال والتعاون العملية المعمول بها لإدارة المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، فإن مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يرصد دورياً حالة المشروع؛ ولم يضطلع مكتب إدارة المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستعراضات المطلوبة للمشروع. يضاف إلى ذلك أن مدير المشروع لم يكن مطلعاً على البيانات المالية للمشروع أو على مستويات الميزانية عموماً، الأمر الذي أعاق الإدارة الفعالة للموارد المتاحة لمهام الدعم المتعلقة بإدارة المشروع. ونتيجة لذلك، اتسم مشروع الاتصال والتعاون بتجاوزات كبيرة في الوقت والتكلفة، ولم يشهد إتمام سوى ١٢ موقعا من أصل حوالي ٣٠٠ موقع بحلول التاريخ المستهدف وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع ترتيبات إدارية ملائمة للمشروع تتسق مع السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة المشاريع. وقبلت المفوضية بالتوصية وذكرت

أنه تم وضع الترتيبات الإدارية لمشروع الاتصال والتعاون وأنه جرى إعادة إنشاء اللجنة التوجيهية للمشروع وإجراء استعراضات شهرية بشأنه.

(ب) أنشطة المراقبة

مراجعة عملية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موزامبيق (AR2013/113/05)

٢٥ - لم تجرِ التسويات المصرفية بدقة وفي الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، لم يُكشف عن قرابة ١٨٣ ٠٠٠ دولار من المدفوعات غير الإلكترونية في ممثلية المفوضية في موزامبيق ولم تجرِ تسويتها في الوقت المناسب. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإتمام التسويات المصرفية المتصلة بالفترات السابقة، ووضع خطة عمل لكفالة إعداد التسويات المصرفية على أساس شهري، وتعزيز الاستعراض الإشرافي للتسويات المصرفية. وقبلت المفوضية التوصية وذكرت أن التسويات المصرفية المتصلة بالفترات السابقة يجري إنهاؤها وأنه تم إنشاء المراقبة لكفالة إجراء تسويات مصرفية شهرية دقيقة.

مراجعة مدى جاهزية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الداعمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (AT2012/510/01)

٢٦ - يتطلب مبدأ الإنجاز في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إثبات النفقات بمجرد تلقي السلع أو الخدمات، وليس عند تسلّم فاتورة أو عند الدفع نقداً. وجرى النظر في إجراء تغييرات نظامية إضافية إلى التغييرات الإجرائية التي سيتم إدخالها على توقيت تسجيل السلع والخدمات المستلمة. بيد أنه لم يُتخذ قرار بشأن منهجية الاستخراج التي ستستخدم في تحميل البيانات المسجلة، الأمر الذي ينطوي على خطر الإضرار بسلامة البيانات. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يحدّد مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التغييرات النظامية ومنهجية استخراج البيانات المطلوبة للتوافق مع "مبدأ الإنجاز" الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقبل هذا المكتب بالتوصية ونفذها.

٢٧ - وفي إطار هذه المراجعة نفسها، تبين أن الأمانة العامة ليس لديها نظام ملائم لتخزين ومعالجة البيانات المتعلقة بالأصول العقارية للوفاء بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فالبيانات موجودة في جميع أقسام المنظمة، بأشكال مختلفة تتنوع ما بين السجلات الورقية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنفردة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يقدم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التوجيهات والمساعدة الفنية بشأن كيفية جمع وتطهير وإعداد البيانات المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الأصول العقارية، وأن يكفل أن يكون توافر هذه البيانات متوافقاً مع الجدول

الزميني لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقبل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التوصية، وجرى تصميم أداة إلكترونية لتيسير جمع المعلومات العقارية لترحيلها إلى نظام أوموجا. وإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب توجيهات إلى البعثات ونظم حلقات عمل عن استخدام هذه الأداة دعماً للأرصدة الافتتاحية.

٢٨ - وتبين أيضاً أن متطلبات التغيير المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة لم يكن معمول بها بشكل ملائم، وأن بعض المكاتب لم تتلق معلومات كافية عن التغييرات التي يتعين إدخالها على تطبيقاتها المحلية. ولذا، فثمة خطر متزايد ألا تكون تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاهزة بحلول الموعد النهائي المحدد، الأمر الذي يؤثر في التنفيذ الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يكفل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن تكون أنشطة جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة منسجمة مع الجدول الزمني لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن يضع ضوابط التخفيف الكفيلة بتجنب التأخيرات. وقبل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التوصية، واتخذ إجراءات لتتبع التغييرات الهامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام أداة لإدارة المشروع، وقدم تقريراً إلى اللجنة التوجيهية.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، لم تشمل الخطة الانتقالية التي أعدها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات جميع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة التي تتطلب تغييرات لدعم إعداد تقارير مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأمر الذي يحد من القدرة على جمع ومعالجة البيانات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق مختلف المكاتب. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يقوم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بما يلي: (١) إتمام تحديد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفر بيانات رئيسية ذات صلة بإعداد أرصدة افتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ و (٢) إعداد خريطة بمصادر البيانات والتدفقات والتطبيقات الرئيسية؛ و (٣) تقييم نوعية البيانات القائمة؛ و (٤) تحديد الإجراءات المتعلقة بجمع البيانات المالية المرتبطة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظمة. وقبل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التوصية ونفذها.

(ج) الرصد

مراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أفغانستان (AR2013/141/03)

٣٠ - نظرا لعدم كفاية رصد أداء الشركاء المنفذين، لم تتمكن المفوضية من تحديد ومعالجة المسائل المتعلقة بإدارة المشاريع، وكذلك عدم الامتثال للقواعد المعمول بها. وعلى سبيل المثال، لم يقدم أحد الشركاء المنفذين النواتج المتفق عليها في مشروع بلغت تكلفته ٣,١ مليون دولار، بينما تجاوز شريك منفذ آخر ميزانية السفر المعتمدة بقرابة النصف، وهو ما لم يتم تحديده خلال رصد الأداء. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتعزيز إجراءات المراقبة والتنفيذ المتعلقة بالاستعراض والرصد الدوريين من أجل كفالة توفير الشركاء المنفذين النواتج المستهدفة للمشروع المتفق عليها. وأوصى المكتب أيضا بأن تقوم المفوضية بما يلي: (١) إجراء استعراض للمشروع المنفذ من قبل الشريك للتأكد من مدى تحقيق أهداف المشروع وما إذا كان قد تم الحصول على مردود يعادل النقود المدفوعة؛ و (٢) استعراض المدفوعات المقدمة إلى الشريك، في سياق النواتج المقدمة بالفعل، واستعادة أي مدفوعات تُعتبر مفرطة. وقبلت المفوضية التوصية وذكرت أن عددا من التدابير قد أُتخذ لتحسين رصد الأداء، بما في ذلك زيادة المراقبة الإشرافية واعتماد إجراءات عمل موحدة. وشرحت المفوضية أنه بينما لم يجر إنجاز جميع نواتج المشروع المستهدفة المتفق عليها، فقد رأت المفوضية أن المشروع يوفر رؤية ثابتة عميقة للظروف الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين العائدين ويساعد في توجيه أنشطة الحماية والتدابير البرنامجية.

٣١ - وإضافة إلى ذلك، لم تكن الترتيبات المتعلقة بالرصد المالي للشركاء المنفذين مُرضية، حيث أن مكاتب المفوضية لم تُعد خطة سنوية للرصد والإبلاغ بالاتفاق مع الشركاء المنفذين؛ ولم تُنشر إلى مدى إجراء فحوص الرصد والإبلاغ؛ ولم تكفل اتخاذ الشركاء المنفذين الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة أوجه القصور التي حدّتها أفرقة مراقبة المشروع. ونتيجة لذلك، لم تكن تقارير التحقق ملائمة من حيث الجودة والمستوى، الأمر الذي عرّض المفوضية لرسوم زائدة ومعاملات معيبة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تنتدب المفوضية موظفين مدربين بملكون المهارات الملائمة بكفالة التحقق المالي السليم من الشركاء وتعزيز ترتيبات مراقبة المشروع من خلال اعتماد إجراءات عمل موحدة. وقبلت المفوضية التوصية وأعدت إجراءات عمل موحدة لتقوية الترتيبات المتعلقة بالتحقق المالي، وكانت بصدد انتداب موظفين وتدريبهم على إجراء عمليات التحقق المالي.

مراجعة تنفيذ نظام "موركس" في شعبة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (AT2013/801/01)

٣٢ - لم ترصد شعبة إدارة الاستثمارات بشكل ملائم ميزانية المشروع المتعلقة بتنفيذ نظام "موركس". ولم يجر الإبلاغ بشكل متسق عن تكاليف المشروع واعتمادات الميزانية. ولم تجر الموازنة بين خطة المشروع والميزانية. ونتيجة لذلك، فإن نحو ٥٧٦ ٠٠٠ دولار من رسوم ترخيص نظام "موركس" وغيرها من تكاليف التنفيذ الأخرى في عام ٢٠١٣ مقابل الخدمات الإضافية المطلوبة من متعهد البرمجيات وسائر الاستشاريين لم تدخل في الحسابات ولم يجر الإبلاغ عنها. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تنفذ شعبة إدارة الاستثمارات آليات ملائمة لرصد اعتمادات الميزانية والمصروفات الخاصة بمشروع "موركس" بطريقة متسقة ومفصلة وفي الوقت المناسب؛ وبأن تقدم الشعبة تقارير الاستثناء إلى اللجنة التوجيهية بغرض كفالة أن تكون المصروفات ضمن اعتمادات الميزانية، وأن يجري تحديد أي انحرافات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. وقبلت شعبة إدارة الاستثمارات التوصية وذكرت أن مشروع "موركس" تم تعليقه لحين اكتمال وظهور نتائج "بنية معلومات شعبة إدارة الاستثمارات وتقييم الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات".

باء - شعبة التفتيش والتقييم

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الشعبة خمسة تقارير لا تتعلق بعمليات حفظ السلام. وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أبرزتها بعض تلك التقارير.

بطاقات التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة ٢٠١٠-٢٠١١ (IED-13-006)

٣٤ - أصدرت شعبة التفتيش والتقييم البطاقة الأولى مما سيكون سلسلة منتظمة من بطاقات التقييم استكمالاً للتقرير الذي يقدم كل سنتين بشأن "تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات"، حيث قُدم أحدث تلك التقارير إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/70). وتوفر تلك البطاقات تقييماً صريحاً لقدرات وممارسات كل كيان في الأمانة العامة في مجال التقييم في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقاً لنتائج التقرير الذي يقدم كل سنتين، تشير بطاقات التقييم هذه بوضوح إلى أن وظيفة التقييم في الأمانة العامة لا تزال غير ملائمة. ويجب معالجة ثغرات هامة لكي يسهم التقييم في تعزيز الأداء التنظيمي. كما أن ثمة حاجة واضحة إلى المزيد من الدعم والتوجيه للتقييم الذاتي. وقد طرح مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدة مبادرات جديدة في هذا الصدد.

التقييم البرنامجي لتنظيم إدارة المعلومات وتحليلها في إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (IED-14-003)

٣٥ - تركزت عمليات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على جمع وتحليل وتوليف ونشر معلومات السلامة والأمن، التي تمثل جودتها ضرورة لوضع تدابير أمنية ملائمة للحد من التهديدات. وأثنى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الإدارة لما قطعتة من أشواط كبيرة منذ عام ٢٠٠٨ صوب تقوية وتعزيز نظمها المتعلقة بالمعلومات والتحليل. ومع ذلك، كانت هناك ثغرات تقتضي المزيد من التحسين. وقدم المكتب ثلاث توصيات هامة قبلتها الإدارة تتمثل في تقوية قدرتها التحليلية، وإجراء استقصاءات لمعرفة آراء المستخدمين على نحو يتيح إيلاء اعتبار أكبر لاحتياجاتهم، وإعادة النظر في معايير الوصول الحالية إلى شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة من أجل كفاءة الوصول إليها بشكل ملائم.

التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (IED-14-002)

٣٦ - ركزت شعبة التفتيش والتقييم على عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال البحث والتحليل، إضافة إلى الدور التمكيني لعملها الإحصائي. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن اللجنة معترف بها كممبر بارز على نطاق القارة لبناء توافق الآراء. ومن خلال عملها في مجال البحث والتحليل، يسّرت اللجنة القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في عدد من ساحات التنمية على الصعيد الإقليمي، بالرغم من وجود شواهد محدودة على كيفية تأثير ما تقوم به اللجنة من بحث وتحليل على صياغة السياسات، الأمر الذي يعود في المقام الأول إلى افتقار اللجنة إلى إطار منظم لتتبع مثل هذا التأثير. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تضع اللجنة استراتيجيتها الجديدة للاتصال والنشر موضع التنفيذ بشأن عملها في مجال البحث والتحليل، وأن ترشد الشعب/المكاتب في تحديد جماهيرها المستهدفة، وأن تتتبع نطاق انتشار منشوراتها واستعمالها. وقدم المكتب أيضا أربع توصيات هامة أخرى تتعلق بتنفيذ استراتيجيات الأعمال الجديدة الخاصة باللجنة كجزء من عملية إعادة الهيكلة التي بدأتها في عام ٢٠١٢؛ ويشمل ذلك أن تُعرّف اللجنة بشكل أفضل نطاق ومضمون استراتيجية التحليل والتواصل المتضمنة في موجزها القطري إزاء مكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من المنظمات التي تتعامل مع الإحصاءات في المنطقة؛ وأن تقوي قدراتها المتعلقة بالرصد والتقييم. وكجزء من إعادة الهيكلة التي بدأتها اللجنة، تشمل استراتيجيات الأعمال الجاري تنفيذها حاليا ما يلي: الشراكات، وتنمية القدرات، وإدارة المعارف، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وإدارة البيانات، والموجزات القطرية، ولوحة متابعة الأداء الإداري، والملاك الوظيفي لقسم الرصد والتقييم.

جيم - شعبة التحقيقات

٣٧ - خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُبلغت شعبة التحقيقات عن ١٥٥ مسألة غير متصلة بعمليات حفظ السلام، بما يشكل نسبة ٣٥ في المائة من إجمالي المسائل التي أُبلغت بها الشعبة. وإثر تقييم أجرته لجنة تلقي القضايا، أُحالَت ٤٠ مسألة لغرض تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأحالَت ٣٦ مسألة إلى إدارات/مكاتب أخرى، وحفظت ١٧ مسألة للعلم، وعلقت ٦١ مسألة، ولم تتخذ أي إجراء إضافي بشأن مسألة واحدة.

٣٨ - ويبين الجدول ١ فئات المسائل الأربعين المحالة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق الداخلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفئات الإحالات الأخرى بشأن ٣٦ مسألة.

الجدول ١

التحقيقات المحالة والإحالات حسب الفئة، ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

الفئة	عدد تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية		النسبة المئوية لتحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية	
	مكتب خدمات الرقابة الداخلية	مكتب خدمات الرقابة الداخلية	النسبة المئوية للإحالات	النسبة المئوية للإحالات
الشؤون المالية	١٠	٢٥	٤	١١
المخزون/الأصول	٣	٨	١	٣
الإدارة	٣	٨	٩	٢٥
شؤون الموظفين	١٦	٤٠	١٥	٤٢
المشتريات	٦	١٥	٤	١١
شؤون البرنامج	١	٣	٢	٥
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	-	صفر	-	صفر
التحرش الجنسي	١	٣	١	٣
المجموع	٤٠	١٠٠	٣٦	١٠٠

تقارير التحقيقات الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر ما مجموعه ٧٥ تقريراً من تقارير التحقيقات غير المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وفي ٢٦ تقريراً من هذه التقارير، قدمت أدلة تُثبت الادعاءات المقدمة، في حين لم تقدم هذه الأدلة في ما يتعلق بـ ٤٩ تقريراً. (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

تقارير التحقيقات غير المتعلقة بعمليات حفظ السلام الصادرة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

الفترة	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٣
الشؤون المالية	٧	٨	٥١	٣٧
المخزون/الأصول	٣	١	٣	١
الإدارة	٩	١	٤	٣
شؤون الموظفين	١٤	٨	١٢	٢١
المشتريات	٦	٧	١٠	١٠
شؤون البرنامج	٢	-	١	٣
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	١	١	١	-
التحرش الجنسي	١	١	-	-
المجموع	٤٣	٢٧	٨٢	٧٥

٤٠ - وترد أدناه بعض النقاط الرئيسية التي أبرزتها التحقيقات التي تمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مسائل غير متصلة بعمليات حفظ السلام. وأحيلت جميع القضايا المثبتة إلى الإدارات ذات الصلة للنظر في الإجراء المناسب بشأنها.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف (القضية رقم ١٣/٠٢٨٥)

٤١ - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ادعاءات بأن أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف أبدى محاباة في منح العقود لأحد موردي المكتب، وأنه قد تم تحديد هوية ابن الموظف الذي يعمل لحساب إحدى المؤسسات الشريكة للمورد الذي حظي بالمحاباة. وفي حين لم تثبت الادعاءات بالمحاباة، فقد ثبت تضارب المصالح الذي لم يتم الكشف عنه مع الشركة التي هي من شركاء المورد.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف (القضيتان رقم ١١/٠٣٧٠ ورقم ١٢/٠٤٧٨)

٤٢ - أثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية صحة ادعاءات تفيد بأن اثنين من الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ساعدا أحد الموظفين في اختبار كفاءة إلزامي في الأمم المتحدة. وأبلغ الموظفان قسم إدارة الموارد البشرية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن الموظف قد اجتاز الاختبار بنجاح، مع علمهما بأنه لم يفعل.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا (القضية رقم ١٢/٥٣٢)

٤٣ - أثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية صحة ادعاءات بقيام أحد كبار الموظفين بالمضايقة وإساءة استعمال السلطة. وخلال التحقيق، أثبت المكتب ارتكاب الموظف نفسه مزيداً من المضايقة و/أو إساءة استعمال السلطة ضد خمسة موظفين آخرين في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (القضايا رقم ١٢/٥٠٧ و ١٣/٠٧٩ و ١٣/٠٨٠)

٤٥ - خلال عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتعاون في إطار مذكرة تفاهم مع وحدة إدارة المخاطر في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الصومال، تلقى المكتب تقارير بشأن أنشطة مشبوهة متعلقة بتمويل للمساعدة الإنسانية في الصومال. وكان التمويل مقدماً من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية التابع للأمم المتحدة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يعمل بصفة الوكيل الإداري للصندوق في الصومال. وشاركت المنظمات غير الحكومية الثلاث المتورطة في ممارسات احتيال أدت إلى تحويل نسب كبيرة من أموال المشاريع وسوء التصرف فيها من خلال إصدار وثائق إبراء مزورة، و/أو استنساخ نتائج المشاريع ونفقاتها عبر وكالات مانحة متعددة، و/أو المبالغة المتعمدة في تقدير الميزانية والقصور في التنفيذ. وقُدمت الإحالات إلى الوكالات الأخرى المتأثرة.

القضية ١٢/٥٠٧

٤٥ - شاركت إحدى المنظمات غير الحكومية في تنفيذ ١٦ مشروعاً ممولاً من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية بلغ مجموع قيمتها ٥,٤ ملايين دولار، ومن بين هذه المشاريع قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بفحص ١٢ مشروعاً أُفيد بأنها أنجزت تبلغ قيمتها ٢,٩٤ مليون دولار. وقرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ٢,٣١ مليون دولار من هذا المبلغ، أو نسبة ٧٩ في المائة من قيمة المشاريع، إما جرت المطالبة بها عن طريق الاحتيال أو أنها غير مدعومة بالمستندات. وفي حين أن نسبة ٨٠ في المائة من تمويل المشاريع قد تم دفعها مسبقاً (بشكل روتيني)، بناء على مشورة سابقة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تم تعليق دفع نسبة العشرين في المائة الأخيرة.

القضية ١٣/٠٧٩

٤٦ - دخلت منظمة غير حكومية ثانية في ثلاثة اتفاقات منفصلة قيمتها الإجمالية ٨٥٠.٠٠٠ دولار، سددها بالكامل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، فإن هذه

المنظمة غير الحكومية لفقت معظم وثائق النفقات وعرضت مستوى التنفيذ بصورة مزورة على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ٦١٩ ٩١٨ دولاراً، أي ما يمثل ٧٣ في المائة من القيمة الإجمالية للاتفاقات، جرت المطالبة بها عن طريق الاحتيال أو لا تزال غير مثبتة.

القضية ١٣/٠٠٨٠

٤٧ - تم التعاقد مع منظمة غير حكومية ثالثة لتنفيذ ثلاثة مشاريع مستقلة تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٧٥ ٨٠٤ دولاراً. وسدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المنظمة غير الحكومية أموالاً بقيمة ٤٢٨ ٠٣٨ دولاراً، أي ما يعادل ٨٠ في المائة من قيمة مشروعين. وقامت هذه المنظمة غير الحكومية بتلفيق فواتير وإيصالات وسجلات أخرى مزورة بلغ مجموعها ٤٦٧ ٣٩٠ دولاراً، أي ما يعادل ٧٣ في المائة من قيمة العقود، و ٩١ في المائة من مجموع المبالغ المدفوعة. والجدير بالاهتمام، أن المطالبات الزائفة كانت متعلقة بشراء سلع وخدمات مخصصة لتوفير إغاثة طارئة ذات صلة بالجماعة التي حدثت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وأودت بحياة الآلاف من الصوماليين، نصفهم من الأطفال.

٤٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت قضية ذات صلة لا تزال قيد التحقيق. وتعلق هذه القضية بعشرة اتفاقات مبرمة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشريك منفذ، تقدر قيمتها بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار تقريباً.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (القضية رقم ١٢/٣٠٠)

٤٩ - لدى إجراء تحقيقات فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بالموضوع، أشارت الأدلة إلى مساهمات مقدمة من شركاء آخرين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من قطاع الأعمال دعماً لبرنامج للأطفال والشباب تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولم تسجل تلك المساهمات في حسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولم تستخدم للغرض المقصود منها. وقد أعطى أحد الموظفين تعليمات بتحويل المدفوعات المذكورة، التي تصل إلى ما لا يقل عن ٣٢٣ ألف دولار، إلى شركة يرتبط معها بمصالح شخصية وتجارية.

محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا (القضية رقم ١١/٠٤٠٧)

٥٠ - تم إثبات تقارير تفيد بأن موظفاً في خدمات السفر وحركة المرور والعمليات الجوية بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، التمس هدايا وخدمات وتلقاها من مقدمي خدمات السفر للمحكمة.

سادسا - متطلبات تقديم التقارير الصادر بها تكاليفات

ألف - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٥١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، يضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمسؤولية عن تقديم التقارير عن الأنشطة التي يضطلع بها قسم مراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وخصص المكتب اثنين من مراجعي الحسابات لمراجعة حسابات عمليات المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا يزال النهج المعتمد قائما على أساس تقييم المخاطر، وهو ما يتطابق مع نهج مراجعة الحسابات الذي تعتمده شعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

مراجعة حسابات مختارة لعقود سعر أقصى مضمون في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر (AC2013/514/01، التقرير ٠١٥/٢٠١٤ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤)

٥٢ - شملت مراجعة الحسابات ثلاثة من أصل أربعة عقود سعر أقصى مضمون لمبان مؤقتة: ٣٠٥ East 46th Street، و ٣٨٠ Madison Avenue، والمرج الشمالي في مبنى المؤتمرات.

٥٣ - وأنشأ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ضوابط صارمة فيما يتعلق بمراجعة الفواتير وأوامر التغيير واستخدام مخصصات الطوارئ والبدلات لكفالة الامتثال لشروط عقود السعر الأقصى المضمون. وفي حين أن الولاية العامة لنقل الموظفين إلى مبان مؤقتة قد تحققت في الوقت المحدد، بسبب الضغط الواقع على الجدول الزمني للتشييد، تم التفاوض على عقود السعر الأقصى المضمون ذات الصلة وتنفيذها قبل قيام المعمارين والمهندسين بوضع الصيغة النهائية للوثائق التقنية. كما أن احتياجات الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك سلطات البلد المضيف، وشركات المرافق العامة، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وغيرها من الإدارات المستعملة، لم تكن قد اكتملت قبل التوقيع على عقود السعر الأقصى المضمون، وفي بعض الحالات تغيرت تلك الاحتياجات أثناء تنفيذ العقد، مما أدى إلى حدوث عدة تغييرات في وثائق التصميم وارتفاع النسبة المئوية لأوامر التغيير.

٥٤ - وتمكن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر من استخلاص الدروس المستفادة من التجربة المكتسبة خلال تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأدرجت بعض هذه الدروس، باعتبارها قابلة للتطبيق على المشاريع الإنتاجية المقبلة، في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوضع سجل للدروس المستفادة من أجل تسجيل الممارسات السليمة والمعرفة

المؤسسية للمساعدة في إدارة مشاريع الأمانة العامة الإنتاجية المستقبلية. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية بهذه التوصية وذكرت أن مكتب خدمات الدعم المركزية مكلف بأن يكون مستودعا للدروس المستفادة من مشاريع التشييد الرئيسية.

باء - تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٥٥ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣، يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤولية تقديم تقارير عن الأنشطة المتصلة بتشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

إدارة تشييد مرافق المكاتب الجديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (AC2012/710/01)، التقرير ٢٠١٣/٠٧٩)

٥٦ - عالجت مراجعة الحسابات مخاطر تجاوز التكاليف وحالات التأخير في إنجاز المشروع. وتأخر التشييد لمدة ٢٢ شهرا مما أسفر عن تكاليف إضافية تكبدتها الأمم المتحدة، قدرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمبلغ ٤٨٢ ١٧١ دولارا في الشهر، بسبب سوء أداء المقاول. ولم تنجز خطط العمل الشهرية استنادا إلى الجدول الزمني الرئيسي، ولم يكن تنسيق أنشطة التشييد من جانب المقاول مرضيا. ولم يتم المقاول بتسليم طلبات المواد للموافقة عليها، مثل نماذج العينات والمواصفات التقنية، بعد شهر من توقيع العقد، مما تسبب في تأخير المشروع لمدة أشهر. واتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب خدمات الدعم المركزي في إدارة الشؤون الإدارية خطوات للتخفيف من أوجه القصور لدى المقاول وزاد الرقابة على ضوابط المشاريع. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأداء السيئ للمقاول وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

المراجعة المتعلقة بإدارة فترة ما بعد مرحلة تشييد مرفق المكاتب الجديد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (AA2013/211/01)، التقرير ٢٠١٤/٠٠٧)

٥٧ - فحصت المراجعة العمليات المتبعة في التسليم الإداري والمالي وإقفال المشاريع، وأدرجت استعراضا للحسابات النهائية. وقد استكمل جزء كبير من أعمال تشييد مرفق المكاتب الجديد في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية. وأعد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واحتفظ بسجل مفصل وشامل للدروس المستفادة والممارسات السليمة التي يمكن تكرارها في مشاريع مماثلة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وفي سائر أجزاء المنظمة. وأنشأ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عمليات كافية ومناسبة للتسليم الإداري والمالي وإقفال المشاريع.

ومع ذلك، فإن الرقابة في ما يتعلق بتشديد موقف السيارات وإدارة الأنشطة في فترة ما بعد تركيب نظام الطاقة الشمسية الفلطاظوية كانت بحاجة إلى تعزيز. وكانت ثمة حاجة أيضا إلى إجراء تقييمات لأداء البائعين من أجل تقييم الوفاء بالالتزامات التعاقدية؛ وتعزيز عمليات إدارة المشاريع، بما في ذلك الرقابة على تقويم الخلل في البناء من أجل تيسير إقفال المشاريع في الوقت المناسب؛ ورصد الامتثال لأحكام وشروط عقد الصيانة وتدريب الموظفين؛ وتوفير الكفالات لنظام الطاقة الشمسية الفلطاظوية.

جيم - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

٥٨ - وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٧٠/٥٩ و ٢٧١/٥٩، يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التفاصيل المتعلقة بأنشطته الرقابية ذات الصلة بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات في الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٩ - وقد أنشئت لجنة التعويضات في عام ١٩٩١ بوصفها هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، وتكمن مهمتها في تجهيز طلبات التعويض ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار الناجمة مباشرة عن غزو العراق للكويت واحتلاله لها. وتدفع التعويضات لأصحاب المطالبات الموافقة عليها من صندوق التعويضات الذي يتلقى ٥ في المائة من عائدات تصدير النفط العراقي.

٦٠ - وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانت لجنة التعويضات قد سددت مكافآت تعويضية قدرها ٤٥,٥ بليون دولار من إجمالي المبالغ الممنوحة البالغ ٥٢,٤ بليون دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره ٦,٩ بلايين دولار ناشئ عن مطالبة واحدة متبقية.

٦١ - وخصصت لجنة التعويضات مبلغا قدره ٥٠.٠٠٠ دولار سنويا لموارد المراجعة الداخلية للحسابات لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ واستخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تلك الموارد لإجراء عمليتي مراجعة في لجنة التعويضات.

٦٢ - وصدر في نيسان/أبريل ٢٠١٤ تقرير المراجعة المتعلق بمدفوعات المطالبات التي سددتها لجنة التعويضات عن الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (AE2013/820/01). وأشار تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن لجنة التعويضات واصلت وضع ترتيبات فعالة من أجل كفالة صرف المكافآت التعويضية ودقة سجلات المدفوعات وتوثيقها كما ينبغي وامتثالها لقرارات مجلس الإدارة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الإبلاغ عن الأداء البرنامجي والمالي، بما في ذلك تلقي ورصد إيرادات صندوق التعويضات، يؤدي وظيفته على النحو المتوخى منه.

٦٣ - ووفقا للولاية المنوطة بموجب برنامج متابعة التعويضات البيئية للجنة التعويضات التي أنجزها المجلس في أواخر عام ٢٠١٣، والتعويضات التي لم تسدد ويتوقع سدادها بالكامل بحلول أواخر عام ٢٠١٥، وبناء على طلب من الأمانة العامة للجنة التعويضات، بدأت عملية مراجعة مدى جاهزية لجنة التعويضات للتصفية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وكانت المراجعة لا تزال جارية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

لمحة عامة عن متطلبات تقديم التقارير الصادر بها تكاليفات

ترد في الوثائق أدناه فئات المعلومات المقرر تضمينها في التقارير السنوية لمكتب خدمات المراقبة الداخلية:

- (أ) نشرة الأمين العام ST/SGB/273، الفقرة ٢٨:
- ١' وصف للمشاكل والانتهاكات وأوجه القصور الجوهرية وتوصيات المكتب بشأنها؛
- ٢' التوصيات التي لم يوافق عليها الأمين العام؛
- ٣' توصيات واردة في تقارير سابقة لم تكتمل بشأنها الإجراءات التصحيحية (انظر A/68/337 (Part I)/Add.1، عند الاقتضاء)؛
- ٤' قرار من فترة سابقة منقح من الإدارة؛
- ٥' التوصيات التي لم يجر التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الإدارة أو التي رفضت تقديم المعلومات أو المساعدة المطلوبة بشأنها (انظر A/68/337 (Part I)/Add.1، عند الاقتضاء)؛
- ٦' قيمة الوفورات في التكلفة الموصى بها والمبالغ المستردة (انظر A/68/337 (Part I)/Add.1)؛

(ب) قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٥٦:

- ١' المعلومات المتعلقة بمعدل تنفيذ توصيات فترات الإبلاغ الثلاث السابقة (انظر A/68/337 (Part I)/Add.1)؛
- ٢' المعلومات المتعلقة بتأثير إعادة تنظيم المكتب في أعماله؛
- ٣' تقديم تقارير مستقلة عن التوصيات المنفذة، والتوصيات التي هي في طور التنفيذ، والتوصيات غير الجاري تنفيذها، وأسباب عدم تنفيذها (انظر A/68/337 (Part I)/Add.1)؛

(ج) قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٨٢/٦٠: تقديم تقارير عن أنشطة الرقابة المضطلع بها خلال مراحل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في سياق التقارير السنوية المقدمة من المكتب؛

(د) قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٩ و ٢٧١/٥٩: إجراء الرقابة الداخلية على كامل عملية المطالبات المتعلقة بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات وتقديم تقارير منتظمة عن ذلك في سياق التقارير السنوية المقدمة من المكتب؛

(هـ) قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩: اشتراط تضمين التقارير السنوية عناوين وملخصات موجزة لجميع تقارير المكتب الصادرة خلال العام (انظر (A/67/297 (Part I)/Add.1)؛

(و) قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢: الطلب من المكتب أن يكفل إجراءات فعالة لمراجعة حسابات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وأن يقدم إلى الجمعية العامة كل تقاريره المتعلقة بتنفيذه؛

(ز) قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣: الطلب إلى المكتب أن يكفل إجراءات فعالة لمراجعة حسابات تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

(ح) قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٦: تشجيع المكتب على أن يواصل، في إطار التحليل الذي يقدمه في تقاريره السنوية المقبلة، تحديد الاتجاهات العامة والتحديات الاستراتيجية التي تنشأ بمرور الوقت فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم آخر ما يستجد من معلومات عن جميع التوصيات البالغة الأهمية، مع مراعاة فئة المخاطر والموعد المقرر للتنفيذ والمكتب المعني الذي تتعين مساءلته عن ذلك التنفيذ؛

(ط) قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٧: تشجيع المكتب على أن يواصل، في إطار تقاريره السنوية المقبلة، تعميق تحليله للاتجاهات العامة والتحديات الاستراتيجية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في الأمم المتحدة وأن يضمنها ما يستجد من معلومات عن جميع التوصيات البالغة الأهمية، مع مراعاة فئة المخاطر والموعد المقرر للتنفيذ والمكتب المعني الذي تتعين مساءلته عن التنفيذ.